مفهوم الجملة الاعتراضية
عند أبي حيان في تفسيره البحر المحيط

خالد بن محمد بن عبد الله التويجري

مقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، أما بعد:

فهذا بحث في مفهوم الجملة الاعتراضية عند أبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي رحمه الله (ت٧٤٥) في تفسيره **البحر المحيط**، وقد دفعني إليه أهمية تفسير أبي حيان وتطبيقاته فيه، ولما كان الاعتراض من المباحث القليلة عند النحاة، يجملونها أحيانا ويفصّلون فيها أحيانا أخرى تفصيلا لا يكاد يغني، ورأيت أبا حيان أوسع النحاة تطبيقا ونقاشا في تفسيره، وهو من هو في إمامته، ورأيته يعرف الاعتراض في تفسيره ويطبق، ويرد على الزمخشري وغيره محاولًا الكشف عن مفهوم الاعتراض، ورأيت ابن هشام يرد عليه بأنه لم يفهم كلام البيانيين، أردت جمع أقواله من تفسيره ونظمها في هذا البحث، كما يأتي:

أولا: تعريف الاعتراض لغة واصطلاحا.

ثانيا: شروط الجملة الاعتراضية.

ثالثا: عدد الجمل الاعتراضية.

رابعا: دخول الفاء على الجملة الاعتراضية.

خامسا: الفرق بين الجملة الاعتراضية والحالية.

سادسا: الاعتراض في الاعتراض.

سابعا: ضعف الاعتراض ورجحان غيره عليه.

ثامنا: أثر التوجيه الإعرابي في القول بالاعتراض.

تاسعا: موضع الجملة الاعتراضية.

عاشرا: مواقع الجملة الاعتراضية.

وتعرضت فيه لرأي أبي حيان في عدد من المسائل مع تطبيقات من تفسيره، وعرضت لرأي من خالفهم وخالفوه، ولم أثبت كل الأمثلة، وإن كنت نظرت في أكثرها إن لم يكن كلها، والهدف هو الوصول إلى مفهوم الاعتراض عند أبي حيان من خلال ما قرره في تفسيره وما طبقه، لا في غيره، ولا عند غيره، ولم أتعرض قصدًا لغرض الجملة الاعتراضية، وقد يأتي عرضا؛ لأنه مبحث بلاغي، والبحث معني بما يعنى به النحوي. والله أسأل أن يوفقني ويجعل عملي خالصا لوجهه عز وجل.

أولًا: تعريف الاعتراض لغةً واصطلاحًا:

جاء في **معجم العين**: "واعترض الشيء، أي: صار عارضا كالخشبة المعترضة في النهر"(١).

ونحوه في **الصحاح**: "اعترض الشيء: صار عارضًا، كالخشبة المعترضة في النهر. ويقال: اعترض الشيء دون الشيء، أي حال دونه"(٢).

وفي **مقاييس اللغة**: "يقال: اعترض في الأمر فلان، إذا أدخل نفسه فيه"(٣).

ولها في الاصطلاح تعريفات متقاربة، يقول ابن جني (ت ٣٩٢): "اعلم أن هذا القبيل من هذا العلم كثير، قد جاء في القرآن وفصيح الشعر ومنثور الكلام، وهو جار عند العرب مجرى التأكيد، فلذلك لا يشنع عليهم ولا يستنكر عندهم أن يعترض به بين الفعل وفاعله والمبتدأ وخبره، وغير ذلك مما لا يجوز الفصل فيه بغيره إلا شاذا أو متأولا"(٤).

وقال ابن الشجري (ت ٤٥٠): "والجملة المعترضة لا يكون لها موضع من الإعراب، ومعنى قولهم: معترضة، أنها تقع بين مخبر عنه وخبره، أو بين فعل وفاعله، أو بين موصوف وصفته، أو بين الفعل ومفعوله ..."(٥).

١- انظر: **العين**، ج ١، ص ٢٧٣ (عرض).

٢- انظر: **الصحاح**، ج ٣، ص ١٠٨٤ (عرض).

٣- انظر: **مقاييس اللغة**، ج ٤، ص ٢٧٢ (عرض).

٤- انظر: ابن جني، **الخصائص**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج ١، ص ٣٣٦.

٥- ابن الشجري، **أمالي ابن الشجري**، تحقيق: محمود محمد الطحان، مطبعة المدني، القاهرة، ط ١، ١٤١٣هـ ج ١، ص ٣٢٨.

ويقول الجرجاني (ت ٨١٦): "الجملة المعترضة هي التي تتوسط بين أجزاء الجملة المستقلة لتقرير معنى يتعلق بها أو بأحد أجزائها مثل: زيد ـ طال عمره ـ قائم"(٦).

وكذلك عرّفها أبو حيان، فقال: "والذي ذكره النحويون أن جملة الاعتراض هي الجملة التي تفيد تقوية بين جزأي موصول وصلة،... أو بين جزأي إسناد،... أو بين فعل شرط وجزائه، أو بين قسم وجوابه، أو بين منعوت ونعته، أو ما أشبه ذلك مما بينهما تلازم ما"(٧). ويفصل بها بين مترابطين كالموصوف وصفته(٨).

ثانيًا: شروط الجملة الاعتراضية:

ذكر أكثرها أبو حيان في عبارته السابقة، وكلامه في **البحر المحيط** تطبيق لما فيها، ولها عبارات أخرى شبيهة، وغايتها واحدة، وقد زاد على هذه الشروط ما يقيدها، وربما كان في بعض كلامه ما يفيد مخالفة بعضها، كما سيأتي إن شاء الله.

ولعل شرط التلازم مما يحسن الوقوف عنده، فهو أبرزها في تطبيقات أبي حيان، من ذلك قوله رادا على الزمخشري (ت ٥٣٨) في تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾(٩): "وقرأ الكسائي وجماعة: "وإن الله" بكسر الهمزة على الاستئناف، ويؤيده قراءة عبد الله ومصحفه: "والله لا يضيع أجر". وقال الزمخشري: وعلى أن الجملة اعتراض، وهي قراءة الكسائي، انتهى. وليست الجملة هنا اعتراضا، لأنها لم تدخل بين شيئين أحدهما يتعلق بالآخر، وإنما جاءت لاستئناف أخبار"(١٠).

ومنه قوله رادا على الزمخشري في تفسيره لقوله عز وجل: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٣﴾ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ ۖ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ ۖ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾(١١): "وهذه

٦- انظر: الجرجاني، **التعريفات**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ، ص ٧٨.

٧- انظر: أبا حيان، **البحر المحيط**، دار الفكر، دمشق، ج ١، ص ٣٩٧.

٨- انظر: المصدر السابق، ج ٤، ص ٢٨٥.

٩- سورة آل عمران، الآية: ١٧١.

١٠- انظر: أبا حيان، **البحر المحيط**، ج ٣، ص ١١٥.

١١- سورة البقرة، الآيتان: ١٣٣-١٣٤.

الجملة التي هي قوله: ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ ليست من هذا الباب، لأن قبلها كلامًا مستقلًا، وبعدها كلام مستقل، وهو قوله: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ﴾، لا يقال: إن بين المشار إليه وبين الإخبار عنه تلازما يصح به أن تكون الجملة معترضة، لأن ما قبلها من كلام بني يعقوب، حكاه الله عنهم، وما بعدها من كلام الله تعالى، أخبر عنهم بما أخبر تعالى، والجملة الاعتراضية الواقعة بين متلازمين لا تكون إلا من الناطق بالمتلازمين، يؤكد بها ويقوي ما تضمن كلامه، فتبين بهذا كله أن قوله: ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ ليس جملة اعتراضية"(١٢).

ويلاحظ هنا زيادته لشرط التلازم أنه من ناطق واحد ـ وسيأتي في النماذج ما يظهر منه خلافه ـ وظاهر كلامه أن ذلك من دلائل عدم التلازم، وليس شرطا، فعدم التلازم يعرف بأشياء منها أن يكون الكلامان من متكلمين مختلفين، وخلاصة كلامه نفي التلازم، ولو كان بينهما تلازم يصح أن تكون الجملة معترضة لما اعترض عليه بناء على ما ذكر، فظاهر كلامه أن الجملة المعترضة قد تكون بين جملتين بينهما تلازم ما، وليس فقط بين جزأي جملة، وستأتي أمثلة على ذلك إن شاء الله. وليتأمل قوله: "تلازما يصح به أن تكون الجملة معترضة". فليست المشكلة ـ والله أعلم ـ في كونهما جملتين مستقلتين، ولكن في صحة التلازم.

وقد اعترض ابن هشام (ت ٧٦١) على أبي حيان في رده على الزمخشري فقال: "للبيانيين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين، والزمخشري يستعمل بعضها كقوله في قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾: يجوز أن يكون حالا من فاعل **نعبد** أو من مفعوله، لاشتمالها على ضميريهما، وأن تكون معطوفة على **نعبد**، وأن تكون اعتراضية مؤكدة، أي: ومن حالنا أنا مخلصون له التوحيد، ويرد عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كأبي حيان توهما منه أنه لا اعتراض إلا ما يقوله النحوي وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين"(١٣).

وابن هشام لم يذكر التلازم أو التطالب في تعريفها فقال: "الجملة الثانية: المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقوية وتسديدا أو تحسينا، وقد وقعت في مواضع..."(١٤). وذكر عند بيانه أنواع الجملة

١٢- انظر: **البحر المحيط**، ج ١، ص ٣٩٧، وانظر: الزمخشري، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٣، ١٤٠٧هـ، ج ١، ص ١٩٤.

١٣- انظر: ابن هشام، **مغني اللبيب**، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ص ٥٢١.

١٤- انظر: **مغني اللبيب**، ص ٥٠٦. وانظر: الكافيجي، **شرح قواعد الإعراب**، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار طلاس، دمشق، ط١، ١٩٨٩م، ص ١٦٢، ١٦٣.

المعترضة ـ في النوع السابع عشر ـ ما كان منها بين جملتين مستقلتين[١٥].

وكلام ابن هشام يشعر أن البيانيين جميعا يختلفون مع أبي حيان، وليس الأمر كما قال رحمه الله، وقد بين القزويني هذه المسألة في قوله: "ومن الناس من لا يقيد فائدة الاعتراض بما ذكرناه، بل يجوز أن تكون دفع توهم ما يخالف المقصود، وهؤلاء فرقتان: فرقة لا تشترط فيه أن يكون واقعا في أثناء كلام أو بين كلامين متصلين معنى، بل يجوز أن يقع في آخر كلام لا يليه كلام أو يليه كلام غير متصل به معنى، وبهذا يشعر كلام الزمخشري في مواضع من **الكشاف**، فالاعتراض عند هؤلاء يشمل التذييل، ومن التكميل ما لا محل له من الإعراب، جملة كان أو أكثر من جملة، وفرقة تشترط فيه ذلك لكن لا تشترط أن يكون جملة أو أكثر من جملة، فالاعتراض عند هؤلاء يشمل من التتميم ما كان واقعا في أحد الموقعين، ومن التكميل ما كان واقعا في أحدهما ولا محل له من الإعراب، جملة كان أو أقل من جملة أو أكثر"[١٦].

وظاهر كلام القزويني أن الأصل في الاعتراض عند البلاغيين هو ما ذكره أولا في حد الاعتراض لا ما يفهم من كلام الزمخشري مثلا في بعض مواضع **الكشاف**، ونصه في حده: "أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب بنكتة سوى ما ذكر في تعريف التكميل"[١٧]. وفي هذا التعريف اتساع في قوله: "متصلين معنى"، وسيأتي في تطبيق أبي حيان ما يؤيده.

وأكثر كلام أئمة البلاغة أيضًا لا يكاد يخرج عن تعريف أبي حيان الذي نقله عن النحويين، يقول السكاكي: "ومنه الاعتراض، ويسمى الحشو، وهو أن تدرج في الكلام ما يتم المعنى بدونه"[١٨].

وفي **الطراز**: "أما الاعتراض فهو كل كلام أدخل في غيره أجنبي بحيث لو أسقط لم تختل فائدة الكلام"[١٩].

وقال ابن الأثير: "كل كلام أدخل فيه لفظ مفرد أو مركب لو أسقط لبقي الأول على حاله، مثال ذلك أن تقول: زيد قائم، فهذا كلام مفيد، وهو مبتدأ وخبر، فإذا أدخلنا فيه لفظا مفردا قلنا: زيد والله قائم، ولو أزلنا القسم منه لبقي على حاله، وإذا أدخلنا في هذا الكلام لفظا مركبا قلنا: زيد ـ على ما به من

١٥- انظر: **مغني اللبيب**، ص ٥١٤.

١٦- القزويني، **الإيضاح في علوم البلاغة**، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط٣، ج ٣، ص ٢٢٠.

١٧- انظر: المصدر السابق، ج ٣، ص ٢١٤.

١٨- السكاكي، **مفتاح العلوم**، تعليق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ، ج١، ص٤٢٨.

١٩- يحيى بن حمزة، **الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز**، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ ج٢، ص ٨٩.

المرض ـ قائم، فأدخلنا بين المبتدأ والخبر لفظا مركبا، وهو قولنا: على ما به من المرض؛ فهذا هو الاعتراض، وهذا حده. واعلم أن الجائز منه وغير الجائز إنما يؤخذ من كتب العربية"(٢٠). فأحال ابن الأثير على كتب العربية وكلام النحاة.

فيظهر أن المسألة ليست خلافا بين النحويين والبلاغيين، وإنما اجتهادات من بعضهم وإضافات. بل إن ما مثل به ابن هشام للجملة المعترضة بين جملتين، وما مثل به القزويني لما كان بين كلامين متصلين معنى، ذكره أبو حيان، وهذه نصوصهم:

قال ابن هشام: "بين جملتين مستقلتين نحو: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴿٢٢٢﴾ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾(٢١)، فإن ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾ تفسير لقوله تعالى: ﴿مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ أي: إن المأتى الذي أمركم الله به هو مكان الحرث ودلالة على أن الغرض الأصلي في الإتيان طلب النسل لا محض الشهوة"(٢٢).

وقال القزويني: "ومما جاء بين كلامين متصلين معنى قوله: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴿٢٢٢﴾ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ﴾، فإن قوله: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾ بيان لقوله: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾، يعني: أن المأتى الذي أمركم به هو مكان الحرث، دلالة على أن الغرض الأصلي في الإتيان هو طلب النسل لا قضاء الشهوة، فلا تأتوهن إلا من حيث يتأتى فيه هذا الغرض"(٢٣).

وقال أبو حيان: "ومناسبتها لما قبلها ظاهرة؛ لأنه لما تقدم ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾، وكان الإطلاق يقتضي تسويغ إتيانهن على سائر أحوال الإتيان، أكد ذلك بأنه نص بما يدل على سائر الكيفيات، وبيّن أيضًا المحل بجعله حرثا وهو القبل، ... وهذه الجملة جاءت بيانا وتوضيحا لقوله: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾، وهو المكان الممنوع من استعماله وقت الحيض، ودل ذلك على أن الغرض الأصيل

٢٠- انظر: ابن الأثير، **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٢٠هـ، ج ٢، ص ١٧٢.

٢١- سورة البقرة، الآيتان: ٢٢٢-٢٢٣.

٢٢- انظر: **مغني اللبيب**، ص ٥١٤.

٢٣- انظر: **الإيضاح في علوم البلاغة**، ج ٣، ص ٢١٧.

هو طلب النسل: "تناكحوا فإني مكاثر بكم الأمم يوم القيامة"(٢٤)، لا قضاء الشهوة فقط، فأتوا النساء من المسلك الذي يتعلق به الغرض الأصلي، وهو القبل"(٢٥).

فأبو حيان ـ وإن لم يصرح بالاعتراض ـ كلامه لا يختلف عن كلامهما، وتفسيرهم جميعا واحد.

وقال أبو حيان في قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ۗ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ۗ قُلْ هَاتُواْ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾(٢٦): "﴿تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ﴾ جملة من مبتدأ وخبر معترضة بين قولهم ذلك وطلب الدليل على صحة دعواهم"(٢٧).

فهذه جملة اعتراضية بين قول مدعين وقول يطالبهم بالدليل على دعواهم، ولا شك أن بينهما تلازما، فالثاني مرتبط من حيث المعنى بالأول من جهة أنه مطالبة بالدليل على صحة الدعوى، وهذا - والله أعلم ـ ما لمحه أبو حيان، فقال بالاعتراض.

وقال في قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ وَلِيُذِيقَكُم مِّن رَّحْمَتِهِۦ وَلِتَجْرِىَ ٱلْفُلْكُ بِأَمْرِهِۦ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٤٦﴾ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ فَجَآءُوهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَٱنتَقَمْنَا مِنَ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُواْ ۖ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾ ٱللَّهُ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُۥ فِى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ يَشَآءُ وَيَجْعَلُهُۥ كِسَفًا فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ ۖ فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾(٢٨): "﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ ﴾، هذا متعلق بقوله: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ ﴾، والجملة التي بينهما اعتراض، جاءت تأنيسا للرسول وتسلية ووعدا بالنصر ووعيدا لأهل الكفر، وفي إرسالها قدرة وحكمة"(٢٩).

قوله: "متعلق" يريد ـ والله أعلم ـ: في المعنى؛ لأن الجملة استئناف كما قرره آخرون ممن قالوا

٢٤- انظر: الإمام أحمد بن حنبل، **المسند**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرون، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ، ج ٢١، ص١٩١، ١٩٢ برقم: ١٣٥٦٩، وأبو داود السجستاني، **سنن أبي داود**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ج ٢، ص ٢٢٠، برقم: ٢٠١٥، والحاكم النيسابوري، **المستدرك**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ، ج ٢، ص ١٧٦، برقم: ٢٦٨٥.

٢٥- انظر: **البحر المحيط**، ج ٢، ص ١٥٤.

٢٦- سورة البقرة، الآية: ١١١.

٢٧- انظر: **البحر المحيط**، ج ١، ص ٣٣٦.

٢٨- سورة الروم، الآيات: ٤٦-٤٨.

٢٩- انظر: **البحر المحيط**، ج ٧، ص ١٦٠.

بالاعتراض هنا(٣٠).

وقال في قوله تعالى: ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ۚ وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٩﴾ يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ ۖ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْا۟ فِيهِ وَإِذَآ أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا۟ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾(٣١): "والجملة من قوله: ﴿يَجْعَلُونَ﴾ لا موضع لها من الإعراب وقيل: الجملة لها موضع من الإعراب، وهو الجر؛ لأنها في موضع الصفة لـ: "ذوي" المحذوف ... الجملة من قوله: ﴿ يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ ﴾ لا موضع لها من الإعراب إذ هي مستأنفة ويحتمل أن تكون في موضع جر صفة لـ: "ذوي" المحذوفة... وهذه الجملة اعتراضية لأنها دخلت بين هاتين الجملتين اللتين هما: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ ﴾، و ﴿ يَكَادُ ٱلْبَرْقُ ﴾، وهما من قصة واحدة"(٣٢).

وكون الجملتين مستأنفتين وما بينهما اعتراض ذكره الزمخشري في **الكشاف**، ولم يشر إليه أبو حيان خلافا لما اعتاده، بل تبناه وقدمه في الإعراب، واختار أن يكون ﴿وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ اعتراضا وهو ما ذكره الزمخشري بتلازم لحظه وهو أنهما من قصة واحدة.

وعليه فالاختلاف بين أبي حيان والزمخشري، في رده السابق عليه، لا يعني أنه اختلاف مع البيانيين، ولا لغرض الاختلاف، بل إن الزمخشري خرج في مصطلحه عما استقر عندهم، وخاطبه أبو حيان بما استقر وعرف.

كما أن قول ابن هشام عن أبي حيان: إنه توهم أنه "لا اعتراض إلا ما يقوله النحوي، وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين"(٣٣) ترده النصوص المنقولة سابقا؛ فإن النحاة ليسوا مغايرين، ويرده كلام أبي حيان بقوله: "بينهما تلازم ما"، وتطبيقه على الآيات السابقة. والله أعلم.

ولعل التلازم المعنوي أصعب شروط الاعتراض، وذلك بيّن من خلال النصوص السابقة واختلافات العلماء.

٣٠- انظر: أبا السعود، **تفسير أبي السعود، (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم)**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج ٧، ص ٦٤، والآلوسي، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ١، ص ٥٢.

٣١- سورة البقرة، الآيتان: ١٩-٢٠.

٣٢- انظر: **البحر المحيط**، ج ١، ص ٨٨.

٣٣- انظر: **مغني اللبيب**، ص ٥٢١.

ومما يبين صعوبته واختلاف الآراء فيه أن أبا حيان حسّن قولا للزمخشري قال فيه بالاعتراض، وذلك في قوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ جَزَآؤُهُم مَّغۡفِرَةٞ مِّن رَّبِّهِمۡ وَجَنَّٰتٞ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ وَنِعۡمَ أَجۡرُ ٱلۡعَٰمِلِينَ ﴿١٣٦﴾ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِكُمۡ سُنَنٞ فَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَٱنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلۡمُكَذِّبِينَ ﴿١٣٧﴾ هَٰذَا بَيَانٞ لِّلنَّاسِ وَهُدٗى وَمَوۡعِظَةٞ لِّلۡمُتَّقِينَ ﴾(٣٤). ونصه: "وقال الزمخشري: ويجوز أن يكون ﴿ قَدۡ خَلَتۡ ﴾ جملة معترضة للبعث على الإيمان، وما يستحق به ما ذكر من أجر العاملين، ويكون قوله: ﴿هَٰذَا بَيَانٞ﴾ إشارة إلى ما لخص وبين من أمر المتقين والتائبين والمصرين. انتهى كلامه. وهو حسن".

واعترض أبو السعود، فقال: "وقيل: كلمة ﴿هَٰذَا﴾ إشارة إلى ما لخص من أمر المتقين والتائبين والمصرين، وقوله تعالى: ﴿ قَدۡ خَلَتۡ ﴾ الآية، اعتراض للحث على الإيمان وما يستحق به ما ذكر من أجر العاملين. وأنت خبير بأن الاعتراض لا بد أن يكون مقررا لمضمون ما وقع في خلاله، ومعاينة آثار هلاك المكذبين مما لا تعلق له بحال أحد الأصناف الثلاثة للمؤمنين، وإن كان باعثا على الإيمان زاجرا عن التكذيب، وقيل: إشارة إلى القرآن ولا يخفى بعده"(٣٥).

ثالثًا: عدد الجمل الاعتراضية:

اختلف في عددها على ثلاثة آراء:

١- يرى فريق أنه يُعترض بجملة، ولا يعترض بأكثر من جملة، وإليه ذهب أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧)، فقال في قول ابن الدمينة:

أراني ـ ولا كفـــران لله أية لنفسي ـ لقد طالبت غير منيل

"ولا يجوز أن تكون "أية" منتصبة على أنها مصدر فعل محذوف، كأنه قال: آوي لنفسي أوية؛ لأن المصدر يصير من كلام آخر، ولم يجئ في هذه الاعتراضات ـ فيما علمت ـ ما هو فصل بجملتين"(٣٦).

وخالفه ابن جني فقال في الشاهد نفسه: "ففي هذا اعتراضان: أحدهما "ولا كفران لله"، والآخر قوله: "أية"، أي: أويت لنفسي أية"(٣٧).

٣٤- سورة آل عمران، الآيات: ١٣٦-١٣٨.

٣٥- انظر: **تفسير أبي السعود**، ج ٢، ص ٨٨.

٣٦- انظر: **المسائل الشيرازيات**، ص ٦٢٣. وانظر: ص ١٨٨-١٨٩.

٣٧- انظر: **الخصائص**، ج ١، ص ٣٣٩.

٢- وفريق يرى أنه يعترض بجملتين، ولا يعترض بأكثر من جملتين، وصححه أبو حيان، فقال: "ويكون قد فصل بين المبتدأ والخبر بجملتين على سبيل الاعتراض، ولا يجوز ذلك عند أبي علي الفارسي، والصحيح جوازه...، والصحيح منع الاعتراض بثلاث الجمل وبأربع الجمل"(٣٨).

وقال أبو حيان في قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴿١٧﴾ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾(٣٩): "والجملة من قوله: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾، إذا قلنا: ليست جواب ﴿لَمَّا﴾ جملة اعتراض فصل بها بين المعطوف والمعطوف عليه، وكذلك ﴿صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ﴾، إذا قلنا: إن ذلك من أوصاف المنافقين، فعلى هذين القولين تكون الجملتان جملتي اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه، وقد منع ذلك أبو علي، وردّ عليه بقول الشاعر:

لعمرك والخطوب مغيرات وفي طول المعاشرة التقالي

لقد باليت مظعن أم أوفى ولكــن أم أوفى لا تـبالي

ففصل بين القسم وجوابه بجملتي الاعتراض"(٤٠).

وقال مضعفا قولا للزمخشري: "وقوله: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَآئِكُمْ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا﴾(٤١) جمل توسطت بين البيان والمبين على سبيل الاعتراض، قاله الزمخشري، وبدأ به. ويضعفه أن هذه جمل ثلاث، وإذا كان الفارسي قد منع أن يعترض بجملتين، فأحرى أن يمنع أن يعترض بثلاث"(٤٢).

وإن كان رحمه الله خالف ذلك فيما يبدو من كلامه في قوله عز وجل: ﴿وَإِبْرَٰهِيمَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ ۖ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٦﴾ إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَٱبْتَغُوا۟ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ وَٱعْبُدُوهُ وَٱشْكُرُوا۟ لَهُۥٓ ۖ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿١٧﴾ وَإِن تُكَذِّبُوا۟ فَقَدْ كَذَّبَ أُمَمٌ مِّن قَبْلِكُمْ ۖ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿١٨﴾ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ كَيْفَ يُبْدِئُ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥٓ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿١٩﴾ قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَ ۚ

٣٨- انظر: **البحر المحيط**، ج ٥، ص ١٤٥.

٣٩- سورة البقرة، الآيتان: ١٧-١٨.

٤٠- انظر: **البحر المحيط**، ج ١، ص ٨٣. والبيتان لزهير بن أبي سلمى في **اللامات** للزجاجي، ص ٨٤، و**مغني اللبيب**، ص ٥١٦.

٤١- سورة النساء، الآية: ٤٥.

٤٢- انظر: **البحر المحيط**، ج ٣، ص ٢٦٠. وانظر: **الكشاف**، ج ١، ص ٥١٦.

ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْآخِرَةَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٠﴾ يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَرْحَمُ مَن يَشَآءُ ۖ وَإِلَيْهِ تُقْلَبُونَ ﴿٢١﴾ وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ ۖ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ وَلِقَآئِهِۦٓ أُو۟لَـٰٓئِكَ يَئِسُوا۟ مِن رَّحْمَتِى وَأُو۟لَـٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٢٣﴾ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ ٱقْتُلُوهُ أَوْ حَرِّقُوهُ فَأَنجَىٰهُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلنَّارِ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَـٰتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾(٤٣). حيث قال: "والظاهر أن قول(٤٤): ﴿ وَإِن تُكَذِّبُوا۟﴾، من كلام الله، حكاية عن إبراهيم، إلى قوله: ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾. وقيل: هذه الآيات اعتراض من كلام الله بين كلام إبراهيم والإخبار عن جواب قومه، أي: وإن تكذبوا محمدا؛ فتقدير هذه الجملة اعتراضا يرد على أبي علي الفارسي، حيث زعم أن الاعتراض لا يكون جملتين فأكثر. وفائدة هذا الاعتراض أنه تسلية للرسول صلى الله عليه وسلم، حيث كان قد ابتلي بمثل ما كان أبوه إبراهيم قد ابتلي، من شرك قومه وعبادتهم الأوثان وتكذيبهم إياه ومحاولتهم قتله"(٤٥).

٣- ويرى الآخرون الاعتراض بأكثر من جملتين، يرونه بثلاث وأربع، بل وأكثر، قال ابن هشام: "وقد يعترض بأكثر من جملتين"(٤٦). وقال مستشهدا بقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَسَبُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ۖ مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ ۖ كَأَنَّمَآ أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مُظْلِمًا ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ ﴾(٤٧): "ويجوز أن يكون الخبر جملة النفي كما ذكر وما قبلها جملتان معترضتان وأن يكون الخبر ﴿كَأَنَّمَآ أُغْشِيَتْ ﴾ فالاعتراض بثلاث جمل، أو ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ﴾ فالاعتراض بأربع جمل"(٤٨).

وقد رد أبو حيان عند كلامه على هذه الآية أن يكون فيه ثلاث جمل معترضة أو أربع، ونقلت رده في الرأي السابق، وإن كان ظاهر كلامه في موضع آخر إجازة الاعتراض بأكثر من ذلك، وقد سبق.

وقال ابن هشام: "وقد مر أن الزمخشري أجاز في سورة الأعراف الاعتراض بسبع جمل على ما ذكر ابن مالك"(٤٩). وقال: "كان من حقه أن يعدها ثماني جمل"(٥٠).

٤٣- سورة العنكبوت، الآيات: ١٦-٢٤.

٤٤- كذا في الأصل. ولعل الصواب: قوله.

٤٥- انظر: **البحر المحيط**، ج ٧، ص ١٣٧.

٤٦- انظر: **مغني اللبيب**، ص ٥١٤.

٤٧- سورة يونس، الآية: ٢٧.

٤٨- انظر: **مغني اللبيب**، ص ٥١٢.

٤٩- انظر: المصدر السابق، ص ٥١٥.

٥٠- انظر: المصدر السابق، ص ٤٩١.

ومن خلال كلام أبي علي الذي نقلته في الرأي الأول يتبين أن المسألة متعلقة بالسماع عنده، حيث قال: "ولم يجئ في هذه الاعتراضات ـ فيما علمت ـ ما هو فصل بجملتين"، وبناء عليه يؤول ما يراه مخالفا، ويظهر أنه تمكن من تأويل كل ما كان ظاهره أكثر من جملة، فبنى عليه مقولته، وغيره كانوا أقل تشددا منه فإذا ظهر لهم اعتراض بجملة أو جملتين أو أكثر، قالوا به، وأبو حيان صرح بمذهبه في أن الاعتراض لا يكون بأكثر من جملتين، وصححه، إلا أنه لم يبين وجه تصحيحه، ويظهر أن مذهب أبي علي الفارسي أثّر عليه فلم يرد الابتعاد عنه كثيرا، وذلك ظاهر من الاحتجاج بمذهب أبي علي على الزمخشري، وقد سبق، فقرر ما قرره، لكنه في التطبيق أجاز ما منعه بسبب ما ظهر له من رجحانه في ذلك الموضع. والله أعلم.

رابعًا: دخول الفاء على الجملة الاعتراضية:

قال أبو حيان في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزۡوَٰجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدۡنَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيۡنَ أُمَتِّعۡكُنَّ وَأُسَرِّحۡكُنَّ سَرَاحٗا جَمِيلٗا ﴾(٥١): "وقراءة حميد الخزاز: ﴿أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ﴾، بالرفع على الاستئناف، والجمهور بالجزم على جواب الأمر، أو على جواب الشرط، ويكون ﴿فَتَعَالَيْنَ﴾ جملة اعتراض بين الشرط وجزائه، ولا يضر دخول الفاء على جملة الاعتراض، ومثل ذلك قول الشاعر:

واعلم فعلـم المـرء ينفعـه أن سوف يأتي كل ما قدرا"(٥٢).

ولعل قوله: "ولا يضر دخول الفاء على جملة الاعتراض"، فيه إشارة للاختلاف المنقول عن الزمخشري فيه(٥٣).

وقد عد ابن هشام دخول الفاء على جملة الاعتراض من العلامات المميزة لها عن الجملة الحالية(٥٤).

٥١- سورة الأحزاب، الآية: ٢٨.

٥٢- انظر: **البحر المحيط**، ج ٧، ص ٢٠٦. والبيت منقول من: أبي الفتح العباسي، **معاهد التنصيص على شواهد التلخيص**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت، ج ١، ص ٣٧٧، وفيه: "وأنشده أبو علي الفارسي ولم يعزه إلى أحد". وفي الأصل: "حميد الخزاز". وهو أبو القاسم حميد بن الربيع السابوري الخزاز، روى القراءة عن الكسائي، وهو في المكثرين عنه. انظر: ابن الجزري، **غاية النهاية في طبقات القراء**، عناية برجستراسر، مكتبة ابن تيمية، ج ١، ص ٢٦٥ ترجمة: ١١٩٨.

٥٣- انظر: **روح المعاني**، ج ١٥، ص ٢٤٤، وابن عاشور، **التحرير والتنوير**، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م، ج١، ص ٦٧٢.

٥٤- انظر: **مغني اللبيب**، ص ٥٢٠.

خامسًا: الفرق بين الجملة الاعتراضية والحالية:

فرق ابن هشام بينهما في **مغني اللبيب** بأمور، وذكر منها أبو حيان فيما وقفت عليه موضعين، أحدهما: دخول الفاء كما سبق (في رابعا)، والثاني: دخول "لن"، كما في قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾(٥٥). قال أبو حيان: "وقوله: ﴿وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ جملة اعتراض، فلا موضع لها من الإعراب، وفيها من تأكيد المعنى ما لا يخفى واقتران الفعل بـ: "لن" مميز لجملة الاعتراض من جملة الحال، لأن جملة الحال لا تدخل عليها "لن"(٥٦).

وقد أجاز أبو حيان في مواضع أن تكون الجملة اعتراضية أو حالية، كما في قوله عز وجل: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْـًٔا ﴿٦٠﴾ جَنَّٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِي وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ عِبَادَهُۥ بِٱلْغَيْبِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا﴾(٥٧). قال: "وقرأ الجمهور ﴿جَنَّٰتِ﴾ نصبًا جمعًا بدلًا من ﴿ٱلْجَنَّةَ﴾، ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾ اعتراض أو حال"(٥٨).

وكما في قوله عز وجل: ﴿ٱتَّبِعْ مَآ أُوحِيَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾(٥٩). قال: "والجملة بين الأمرين اعتراض أكد به وجوب اتباع الموحى أو في موضع الحال المؤكدة"(٦٠).

وهذان الموضعان، وغيرهما مما وقفت عليه، من المواضع المحتملة، وليست مما فيه مميز بينهما. والله أعلم.

سادسًا: الاعتراض في الاعتراض:

قال أبو حيان رادا على الزمخشري في **تفسيره** لقوله تعالى: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾(٦١): "وأيضًا تشبيهه هاتين الجملتين اللتين اعترض بهما بين المعطوف والمعطوف عليه على زعمه بقوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ ليس تشبيهًا مطابقًا للآية،

٥٥- سورة البقرة، الآية: ٢٤.

٥٦- انظر: **البحر المحيط**، ج ١، ص ١٠١.

٥٧- سورة مريم، الآيتان: ٦٠-٦١.

٥٨- انظر: **البحر المحيط**، ج ٦، ص ١٩٢.

٥٩- سورة الأنعام، الآية: ١٠٦.

٦٠- انظر: **البحر المحيط**، ج ٤، ص ١٨٣.

٦١- سورة الواقعة، الآيات: ٧٥-٧٧.

لأنه لم يعترض جملتان بين طالب ومطلوب، بل اعترض بين القسم الذي هو ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ وجوابه الذي هو ﴿إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ﴾ بجملة واحدة وهي قوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ﴾، لكنه جاء في جملة الاعتراض بين بعض أجزائه وبعض اعتراض بجملة وهي قوله: ﴿لَّوۡ تَعۡلَمُونَ﴾، اعترض به بين المنعوت الذي هو ﴿لَقَسَمٞ﴾، وبين نعته الذي هو ﴿عَظِيمٌ﴾، فهذا اعتراض في اعتراض، فليس فصلا بجملتي اعتراض"(٦٢).

وقد بيّن هذه المسألة ابن هشام بعبارة أخرى في موضعين من حديثه على الاعتراض، فقال: "والسابع: بين الموصوف وصفته كالآية فإن فيها اعتراضين: اعتراضا بين الموصوف وهو ﴿لَقَسَمٞ﴾ وصفته وهو ﴿عَظِيمٌ﴾ بجملة ﴿لَّوۡ تَعۡلَمُونَ﴾، واعتراضا بين ﴿أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ وجوابه وهو ﴿إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ﴾ بالكلام الذي بينهما، وأما قول ابن عطية: ليس فيها إلا اعتراض واحد، وهو ﴿لَّوۡ تَعۡلَمُونَ﴾؛ لأن (وإنه لقسم عظيم) توكيد لا اعتراض، فمردود؛ لأن التوكيد والاعتراض لا يتنافيان، وقد مضى ذلك في حد جملة الاعتراض"(٦٣). وقال في الموضع الثاني: "وقال الزمخشري: هنا جملتان معترضتان كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ انتهى. وفي التنظير نظر، لأن الذي في الآية الثانية اعتراضان كل منهما بجملة، لا اعتراض واحد بجملتين"(٦٤).

سابعًا: ضعف الاعتراض ورجحان غيره عليه:

قال أبو حيان: "وقال الزمخشري: ﴿إِنَّ فِرۡعَوۡنَ﴾(٦٥) الآية، جملة اعتراضية واقعة بين المعطوف والمعطوف عليه مؤكدة لمعنى خطئهم. انتهى. ومتى أمكن حمل الكلام على ظاهره من غير فصل كان أحسن"(٦٦).

ثامنًا: أثر التوجيه الإعرابي في القول بالاعتراض:

اعتبار كون الجملة اعتراضية في كثير من الأحيان نتيجة تقديرات إعرابية، وبناء عليه، فقد تعتبر

٦٢- انظر: **البحر المحيط**، ج ٢، ص ٤٣٢.

٦٣- انظر: **مغني اللبيب**، ص ٥١٠، ٥١١.

٦٤- انظر: المصدر السابق، ص ٥١٤.

٦٥- سورة القصص، الآية: ٤.

٦٦- انظر: **البحر المحيط**، ج ٧، ص ١٢٧.

جملة اعتراضية، وقد لا تعتبر، ونصوص أبي حيان في ذلك عديدة، منها قوله في قوله تعالى: ﴿الٓمٓصٓ ۝١ كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيۡكَ فَلَا يَكُن فِي صَدۡرِكَ حَرَجٞ مِّنۡهُ لِتُنذِرَ بِهِۦ وَذِكۡرَىٰ لِلۡمُؤۡمِنِينَ﴾[٦٧]: "قال ابن عطية: وهذا التخصيص كله لا وجه له؛ إذ اللفظ يعم جميع الجهات التي هي من سبب الكتاب ولأجله، وذلك يستغرق التبليغ والإنذار، وتعرض المشركين وتكذيب المكذبين وغير ذلك، ﴿فَلَا يَكُن فِي صَدۡرِكَ حَرَجٞ﴾ اعتراض في أثناء الكلام، ولذلك قال بعض الناس: إن فيه تقديما وتأخيرا، و﴿لِتُنذِرَ﴾ متعلق بـ: ﴿أُنزِلَ﴾. انتهى. وكذا قال الحوفي والزمخشري: إن اللام متعلقة بقوله: ﴿أُنزِلَ﴾، وقاله قبلهم الفراء. ولزم من قولهم أن يكون قوله: ﴿فَلَا يَكُن فِي صَدۡرِكَ حَرَجٞ﴾ اعتراضا بين العامل والمعمول. وقال ابن الأنباري: التقدير: فلا يكن في صدرك حرج منه كي تنذر به، فجعله متعلقا بما تعلق به ﴿فِي صَدۡرِكَ﴾، وكذا علقه به صاحب النظم، فعلى هذا لا تكون الجملة معترضة"[٦٨].

وقوله في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ هَلۡ نَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ رَجُلٖ يُنَبِّئُكُمۡ إِذَا مُزِّقۡتُمۡ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمۡ لَفِي خَلۡقٖ جَدِيدٍ ۝٧ أَفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَم بِهِۦ جِنَّةُۢۗ بَلِ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ فِي ٱلۡعَذَابِ وَٱلضَّلَٰلِ ٱلۡبَعِيدِ﴾[٦٩]: "والجملة الشرطية يحتمل أن تكون معمولة لـ: ﴿يُنَبِّئُكُمۡ﴾؛ لأنه في معنى يقول لكم: ﴿إِذَا مُزِّقۡتُمۡ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾، ثم أكد ذلك بقوله: ﴿إِنَّكُمۡ لَفِي خَلۡقٖ جَدِيدٍ﴾. ويحتمل أن يكون: ﴿إِنَّكُمۡ لَفِي خَلۡقٖ جَدِيدٍ﴾ معمولا لـ: ﴿يُنَبِّئُكُمۡ﴾، ﴿يُنَبِّئُكُمۡ﴾ متعلق، ولولا اللام في خبر "إن" لكانت مفتوحة، فالجملة سدت مسد المفعولين، والجملة الشرطية على هذا التقدير اعتراض، وقد منع قوم التعليق في باب أعلم، والصحيح جوازه"[٧٠].

تاسعًا: موضع الجملة الاعتراضية:

الجملة الاعتراضية لا موضع لها من الإعراب، وقد نص أبو حيان على ذلك في مواضع من **البحر المحيط**، منها قوله: "﴿سَوَآءٌ﴾[٧١] وما بعده يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون لا موضع له من

٦٧- سورة الأعراف، الآيتان: ١-٢.

٦٨- انظر: **البحر المحيط**، ج ٤، ص ٢٦٤.

٦٩- سورة سبأ، الآيتان: ٧-٨.

٧٠- انظر: **البحر المحيط**، ج ٧، ص ٢٥٥.

٧١- سورة البقرة، الآية: ٦.

الإعراب، ويكون جملة اعتراض من مبتدأ وخبر". وقد نقلت نصوصا أخرى، سبق بعضها وسيأتي بعضها الآخر.

عاشرا: مواقع الجملة الاعتراضية:

القاعدة التي تندرج تحتها المواضع عند أبي حيان هي: الجملة التي تقع بين جزأين بينهما تلازم ما، قال: "والذي ذكره النحويون أن جملة الاعتراض هي الجملة التي تفيد تقوية بين جزأي موصول وصلة أو بين جزأي إسناد أو بين فعل شرط وجزائه، أو بين قسم وجوابه، أو بين منعوت ونعته، أو ما أشبه ذلك مما بينهما تلازم ما"(٧٢).

وسياقات أبي حيان في **تفسيره** تفيد أحيانا أن ما يقوله رأيه، أو رأي يتبناه، أو لازم قول، وأحيانا تفيد أنه قول ولا يعترض عليه.

وهذه نماذج من كلامه على آيات من القرآن الكريم، إضافة لما سبق ذكره، وليس الغرض استقصاء كل ما في **البحر المحيط** إذ ذاك ليس من غرض البحث، وربما أتيت بأكثر من مثال لاختلاف سياقاتها، رغبة في توضيح مفهوم الاعتراض، وتوضيح سياقات أخرى سابقة أو لاحقة:

١- **الاعتراض بين المبتدأ والخبر:**

كقوله في قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ لَا رَيۡبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾(٧٣): "والذي أختاره أن يكون ﴿تَنزِيلُ﴾ مبتدأ، و ﴿لَا رَيۡبَ﴾ اعتراض، و ﴿مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ الخبر"(٧٤).

وقوله في قوله عز وجل: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَا نُكَلِّفُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾(٧٥): "وخبر ﴿وَٱلَّذِينَ﴾ الجملة من ﴿لَا نُكَلِّفُ نَفۡسًا﴾ منهم، أو الجملة من ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ وما بعده وتكون جملة ﴿لَا نُكَلِّفُ﴾ اعتراضا بين المبتدأ والخبر، وفائدته أنه لما ذكر قوله: ﴿وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ نبّه على أن ذلك العمل وسعهم وغير خارج عن قدرتهم وفيه تنبيه للكفار على أن الجنة مع عظم مجالها يوصل إليها بالعمل السهل من غير مشقة..."(٧٦).

٧٢- انظر: **البحر المحيط**، ج ١، ص ٣٩٧.

٧٣- سورة السجدة، الآيتان: ١-٢.

٧٤- انظر: **البحر المحيط**، ج ٧، ص ١٩٥.

٧٥- سورة الأعراف، الآية: ٤٢.

٧٦- انظر: **البحر المحيط**، ج ٤، ص ٢٨٥.

٢- **الاعتراض بين الجمل الخبرية:**

كقوله في قوله عز وجل: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ ۖ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ۖ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَىْءٍ ۗ قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ ۗ يُخْفُونَ فِىٓ أَنفُسِهِم مَّا لَا يُبْدُونَ لَكَ ۖ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَٰهُنَا ۗ قُل لَّوْ كُنتُمْ فِى بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ ۖ وَلِيَبْتَلِىَ ٱللَّهُ مَا فِى صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِى قُلُوبِكُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾(٧٧): "والخطاب بقوله: ﴿قُلْ﴾، متوجه إلى الرسول بلا خلاف. والذي يظهر أنه استفهام باق على حقيقته، لأنهم أجيبوا بقوله: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾ ... وهذه الجملة الجوابية معترضة بين الجمل التي أخبر الله بها عنهم، والواو في قوله: ﴿وَطَآئِفَةٌ﴾، واو الحال، و ﴿طَآئِفَةٌ﴾ مبتدأ، والجملة المتصلة به خبره ..."(٧٨).

٣- **الاعتراض بين اسم "إن" وخبرها:**

"ونظيره قول الشاعر:

فإني بحمد الله لا ثوب فاجر لبست ولا من غـــدرة أتقـــنع

أي: فإني والحمد لله، فهذا اعتراض بين اسم "إن" وخبرها"(٧٩).

٤- **الاعتراض بين العامل والمعمول:**

كقوله في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ ۖ وَبَرَزُوا۟ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ ﴿٤٨﴾ وَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ مُّقَرَّنِينَ فِى ٱلْأَصْفَادِ ﴿٤٩﴾ سَرَابِيلُهُم مِّن قَطِرَانٍ وَتَغْشَىٰ وُجُوهَهُمُ ٱلنَّارُ ﴿٥٠﴾ لِيَجْزِىَ ٱللَّهُ كُلَّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾(٨٠): "و ﴿لِيَجْزِيَ﴾ ... يظهر أنها تتعلق بقوله: ﴿وَبَرَزُوا۟﴾ أي: الخلق كلهم، ويكون ﴿كُلَّ نَفْسٍ﴾ عامًا، أي: مطيعة ومجرمة، والجملة من قوله: ﴿وَتَرَى﴾ معترضة"(٨١).

٧٧- سورة آل عمران، الآية: ١٥٤.

٧٨- انظر: **البحر المحيط**، ج ٣، ص ٨٠. وانظر: السمين الحلبي، **الدر المصون في علم الكتاب المكنون**، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ج ٣، ص ٤٤٩.

٧٩- انظر: **البحر المحيط**، ج ٦، ص ٢٢. والبيت لغيلان بن سلمة الثقفي، كما في **تفسير ابن جرير**، ج ١٧، ص ٤٦٩، وتقدير أبي حيان فيه، ونصه: بمعنى: "فإني والحمد لله لا ثوب فاجر لبست".

٨٠- سورة إبراهيم، الآيات: ٤٨-٥١.

٨١- انظر: **البحر المحيط**، ج ٥، ص ٤٢٩.

وقوله في قوله عز وجل: ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ۝١ لِّلْكَٰفِرِينَ لَيْسَ لَهُۥ دَافِعٌ ۝٢ مِّنَ ٱللَّهِ ذِى ٱلْمَعَارِجِ ۝٣ تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ۝٤ فَٱصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا ۝٥ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا﴾(٨٢): "والأجود أن يكون من الله متعلقا بقوله: ﴿وَاقِعٍ﴾، و ﴿لَيْسَ لَهُۥ دَافِعٌ﴾ جملة اعتراض بين العامل والمعمول"(٨٣).

٥- الاعتراض بين المفعولين:

كقوله في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ شُرَكَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَرُونِى مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَمْ ءَاتَيْنَٰهُمْ كِتَٰبًا فَهُمْ عَلَىٰ بَيِّنَتٍ مِّنْهُ ۚ بَلْ إِن يَعِدُ ٱلظَّٰلِمُونَ بَعْضُهُم بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا﴾(٨٤): "والذي أذهب إليه أن ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ﴾ بمعنى: أخبرني، وهي تطلب مفعولين: أحدهما منصوب، والآخر مشتمل على استفهام، تقول العرب: أرأيت زيدا ما صنع؟ فالأول هنا هو ﴿شُرَكَآءَكُمُ﴾، والثاني ﴿مَاذَا خَلَقُوا۟﴾، و﴿أَرُونِى﴾ جملة اعتراضية فيها تأكيد للكلام وتسديد"(٨٥).

٦- الاعتراض بين الحال وصاحبها:

كقوله في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ فِى ٱلسَّرَّآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَٱلْكَٰظِمِينَ ٱلْغَيْظَ وَٱلْعَافِينَ عَنِ ٱلنَّاسِ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ۝١٣٤ وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا۟ عَلَىٰ مَا فَعَلُوا۟ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾(٨٦): "﴿وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ جملة اعتراض بين المتعاطفين، أو بين ذي الحال والحال. وتقدم الكلام على نظير هذه الجملة إعرابا في قوله: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾(٨٧). وهذه الجملة الاعتراضية فيها ترفيق للنفس، وداعية إلى رجاء الله وسعة عفوه واختصاصه بغفران الذنب"(٨٨).

٨٢- سورة المعارج، الآيات: ١-٦.

٨٣- انظر: **البحر المحيط**، ج ٨، ص ٣٣٠.

٨٤- سورة فاطر، الآية: ٤٠.

٨٥- انظر: **البحر المحيط**، ج ٧، ص ٢٩٥.

٨٦- سورة آل عمران، الآيتان: ١٣٤-١٣٥.

٨٧- سورة البقرة، الآية: ١٣٠.

٨٨- انظر: **البحر المحيط**، ج ٣، ص ٥٥.

وقوله في قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ ۝١ قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا﴾(٨٩): "وقال ابن عطية: ﴿قَيِّمًا﴾ نصب على الحال من ﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾، فهو بمعنى التقديم مؤخر في اللفظ، أي: أنزل الكتاب قيما، واعترض بين الحال وذي الحال قوله: ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا﴾، ذكره الطبري عن ابن عباس، ويجوز أن يكون منصوبا بفعل مضمر تقديره: أنزله، أو جعله قيما. أما إذا قلنا بأن الجملة المنفية اعتراض فهو جائز، ويفصل بجمل للاعتراض بين الحال وصاحبها"(٩٠).

٧- **الاعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه:**

كقوله في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّٰرَـْٔتُمْ فِيهَاۖ وَٱللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ۝٧٢ فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَاۚ كَذَٰلِكَ يُحْىِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ وَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾(٩١): "والجملة من قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ اعتراضية بين المعطوف والمعطوف عليه"(٩٢).

وقوله في قوله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِۦۖ حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَۚ مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْءَاخِرَةَۚ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْۖ وَلَقَدْ عَفَا عَنكُمْۗ وَٱللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾(٩٣): "﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْءَاخِرَةَ﴾ ... وهاتان الجملتان اعتراض بين المعطوف عليه والمعطوف"(٩٤).

وقوله في قوله تعالى: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ۝٦ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ إِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلْجَهْرَ وَمَا يَخْفَىٰ ۝٧ وَنُيَسِّرُكَ لِلْيُسْرَىٰ﴾(٩٥): "﴿وَنُيَسِّرُكَ﴾ معطوف على ﴿سَنُقْرِئُكَ﴾، وما بينهما من الجملة المؤكدة اعتراض"(٩٦).

٨٩- سورة الكهف، الآيتان: ١-٢.

٩٠- انظر: **البحر المحيط**، ج ٦، ص ٩١.

٩١- سورة البقرة، الآيتان: ٨٢-٨٣.

٩٢- انظر: **البحر المحيط**، ج ١، ص ٢٤٧.

٩٣- سورة آل عمران، الآية: ١٥٢.

٩٤- انظر: **البحر المحيط**، ج ٣، ص ٦٤.

٩٥- سورة الأعلى، الآيات: ٦-٨.

٩٦- انظر: **البحر المحيط**، ج ٨، ص ٤٥٧.

وقوله في قوله تعالى: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ ۚ كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ وَمَا ظَلَمَهُمُ ٱللَّهُ وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿٣٣﴾ فَأَصَابَهُمْ سَيِّـَٔاتُ مَا عَمِلُوا۟ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾(٩٧): "وقوله: ﴿ فَأَصَابَهُمْ ﴾، معطوف على ﴿فَعَلَ ﴾، ﴿وَمَا ظَلَمَهُمُ ﴾ اعتراض"(٩٨).

وقوله في قوله تعالى: ﴿ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴿١٧﴾ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ ﴾(٩٩): "﴿ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ اعتراض بين الوقتين، ومعناه: أن الحمد واجب على أهل السموات وأهل الأرض"(١٠٠).

وقوله في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً ۖ إِنِّىٓ أَرَىٰكَ وَقَوْمَكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٧٤﴾ وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ ﴿٧٥﴾ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا ۖ قَالَ هَٰذَا رَبِّى ۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْءَافِلِينَ ﴾(١٠١): "﴿ وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ هذه جملة اعتراض بين قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ ﴾ منكرا على أبيه عبادة الأصنام وبين جملة الاستدلال عليهم بإفراد المعبود وكونه لا يشبه المخلوقين وهي قوله: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ ﴾"(١٠٢).

وقوله في قوله تعالى: ﴿فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ ۗ وَنُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿١١﴾ وَإِن نَّكَثُوٓا۟ أَيْمَٰنَهُم مِّنۢ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا۟ فِى دِينِكُمْ فَقَٰتِلُوٓا۟ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ ۙ إِنَّهُمْ لَآ أَيْمَٰنَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ ﴾(١٠٣): "﴿وَنُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ أي: نبينها ونوضحها، وهذه الجملة اعتراض بين الشرطين، بين قوله: ﴿فَإِن تَابُوا۟ ﴾، وقوله: ﴿ وَإِن نَّكَثُوٓا۟ ﴾، بعثًا وتحريضًا على تأمل ما فصل تعالى من الأحكام، وقال لقوم يعلمون لأنه لا يتأمل تفصيلها إلا من كان من أهل العلم والفهم"(١٠٤).

٩٧- سورة النحل، الآيتان: ٣٣-٣٤.

٩٨- انظر: **البحر المحيط**، ج ٥، ص ٤٨٧.

٩٩- سورة الروم، الآيتان: ١٧-١٨.

١٠٠- انظر: **البحر المحيط**، ج ٧، ص ١٦٠.

١٠١- سورة الأنعام، الآيات: ٧٤-٧٦.

١٠٢- انظر: **البحر المحيط**، ج ٤، ص ١٦١، وانظر: **روح المعاني**، ج ٤، ص ١٨٧.

١٠٣- سورة التوبة، الآيتان: ١١-١٢.

١٠٤- انظر: **البحر المحيط**، ج ٥، ص ٢، وانظر: **روح المعاني**، ج ٥، ص ٢٥٢.

٨- **الاعتراض بين الصفة والموصوف:**

كقوله في قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَّا شِيَةَ فِيهَا ۚ قَالُوا۟ ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ ۚ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾(١٠٥): "لا ذلول"، في قراءة السلمي، يتخرج على وجهين: أحدهما: أن تكون معترضة، وذلك على تقدير حذف خبر. والثاني: أن تكون معترضة، وذلك على تقدير أن يكون خبر "لا": ﴿تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ﴾"(١٠٦).

وقوله في قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ ﴿١١﴾ فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ ﴿١٢﴾ فِى صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ﴾(١٠٧): "﴿فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ﴾ ... واعترضت بين ﴿تَذْكِرَةٌ﴾ وبين صفته، أي: تذكرة كائنة"(١٠٨).

وقوله في قوله تعالى: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَىْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبِّى عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴿١٠﴾ فَاطِرُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ أَزْوَٰجًا ۖ يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ ۚ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾(١٠٩): "وقرأ زيد بن علي: (فاطر) بالجر، صفة لقوله: إلى الله، والجملة بعدها اعتراض بين الصفة والموصوف"(١١٠).

٩- **الاعتراض بين البدل والمبدل منه:**

كقوله في قوله تعالى: ﴿وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَىَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَلِأُحِلَّ لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِى حُرِّمَ عَلَيْكُمْ ۚ وَجِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ ۖ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴿٥٠﴾ إِنَّ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ ۗ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾(١١١): "ومن قرأ بفتح ﴿إِنَّ﴾، فعلى جهة البدل من ﴿ءَايَةٍ﴾، ولا تكون الجملة من قوله: ﴿إِنَّ﴾، بالكسر مستأنفة على هذا التقدير من إضمار القول، ويكون قوله: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ﴾ جملة اعتراضية بين البدل والمبدل منه"(١١٢).

١٠٥- سورة البقرة، الآية: ٧١.

١٠٦- انظر: **البحر المحيط**، ج ١، ص ٢٤٧.

١٠٧- سورة عبس، الآيات: ١١-١٣.

١٠٨- انظر: **البحر المحيط**، ج ٨، ص ٤٢٦.

١٠٩- سورة الشورى، الآيتان: ١٠-١١.

١١٠- انظر: **البحر المحيط**، ج ٧، ص ٥٠٦.

١١١- سورة آل عمران، الآيتان: ٥٠-٥١.

١١٢- انظر: **البحر المحيط**، ج ٢، ص ٤٥٤.

وقوله في قوله تعالى: ﴿وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴿٣١﴾ هَٰذَا مَا تُوعَدُونَ لِكُلِّ أَوَّابٍ حَفِيظٍ﴾(١١٣): "وقرأ الجمهور: ﴿مَا تُوعَدُونَ﴾، خطاب للمؤمنين، وابن كثير، وأبو عمرو بياء الغيبة، أي: هذا القول هو الذي وقع الوعد به، وهي جملة اعتراضية بين المبدل منه والبدل"(١١٤).

١٠- **الاعتراض بين القسم وجوابه:**

كقوله في قوله تعالى: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾(١١٥): "والجملة المقسم عليها قوله: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾، وفصل بين القسم وجوابه؛ فالظاهر أنه اعتراض بينهما"(١١٦).

وقد مضت المسألة (في سادسا) من خلال نص أطول، وسبق مثال آخر (في ثالثا) في الرأي الثاني.

١١- **الاعتراض بين الشرط وجوابه:**

كقوله في قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾(١١٧): "وقوله: ﴿وَلَن تَفْعَلُوا۟﴾ جملة اعتراض، فلا موضع لها من الإعراب، وفيها من تأكيد المعنى ما لا يخفى ...، واقتران الفعل بـ: "لن" مميز لجملة الاعتراض من جملة الحال؛ لأن جملة الحال لا تدخل عليها "لن"(١١٨).

وقوله في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓا۟ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾(١١٩): "وهذه الجملة اعتراض بين الشرط وجوابه"(١٢٠). ومضى مثاله أيضًا (في رابعا).

١١٣- سورة ق، الآيتان: ٣١-٣٢.

١١٤- انظر: **البحر المحيط**، ج ٨، ص ١١٨.

١١٥- سورة الواقعة، الآيات: ٧٥-٧٧.

١١٦- انظر: **البحر المحيط**، ج ٨، ص ٢٠٧.

١١٧- سورة البقرة، الآية: ٢٤.

١١٨- انظر: **البحر المحيط**، ج ١، ص ١٠١.

١١٩- سورة النحل، الآية: ١٠١.

١٢٠- انظر: **البحر المحيط**، ج ٥، ص ٥٢٨.

وقوله في قوله تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ۝١ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ۝٢ خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ﴾(١٢١): "والجملة من قوله: ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾ ... يظهر لي أنها جملة اعتراض بين الشرط وجوابه"(١٢٢).

١٢- الاعتراض بين "لو" وجوابها:

كقوله في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعَذَابِ﴾(١٢٣): "﴿وَلَوْ﴾ هنا حرف لما كان سيقع لوقوع غيره، فلا بد لها من جواب، واختلف في تقديره، ومن كسر "أن" مع قراءة التاء في "ترى"، وقدر الجواب آخر الكلام فهي ـ وإن كانت مكسورة ـ على معنى المفتوحة دالة على التعليل، تقول: لا تهن زيدا إنه عالم، ولا تكرم عمرا إنه جاهل، فهي على معنى المفتوحة من التعليل، وتكون هذه الجملة كأنها معترضة بين ﴿لَوْ﴾ وجوابها المحذوف"(١٢٤).

الخاتمة:

وبعد، فهذا ما يسّره الله عز وجل ووفقني إليه لبحث مفهوم الجملة الاعتراضية عند أبي حيان في تفسيره **البحر المحيط**، وقد جمعت نصوصا كثيرة من **تفسيره**، رحمه الله، وانتقيت منها ما أودعته في هذا البحث، وقد توصل البحث إلى جملة من النتائج، من أهمها:

١- مفهوم الجملة عند أبي حيان رحمه الله في **تفسيره** لا يكاد يختلف عن مفهوم النحاة والبلاغيين، على خلاف ما نسبه إليه ابن هشام رحمه الله.

٢- منع أبو حيان الاعتراض بأكثر من جملتين، وعند التطبيق أجازه، لكن أكثر تطبيقاته على رأيه القائل بالاعتراض بجملة أو جملتين، مما يدل على أن التطبيق يختلف أحيانا عن التنظير.

٣- اختلاف النحاة في القول بأن الاعتراض ناتج عن إعراب ما قبله وما بعده، والمسألة تخضع إلى اجتهاد المعرب.

٤- أصعب شروط الاعتراض هو التلازم المعنوي، ومن ورائه أكثر الخلافات، وبعض النحاة لم يشترط التلازم مطلقا.

١٢١- سورة الواقعة، الآيات: ١-٣.

١٢٢- انظر: **البحر المحيط**، ج ٨، ص ٢٠٠.

١٢٣- سورة البقرة، الآية: ١٦٥.

١٢٤- انظر: **البحر المحيط**، ج ١، ص ٤٥٣.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا وحبيبنا محمد المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه الطيبين.

Signification of Parenthesis in the Exegetical Work al-Tafs╜r al-Mu╒= by Abu ╓ayy┐n

This paper highlights the importance of parenthetical sentences in the Qur'┐n as explained by the famous Spanish Exegete Ab┴ ╓ayy┐n in his work al-Tafs╜r al-Mu╒=. The writer takes due notice of this discussion in the other outstanding work that highlights literary and linguistic significance of parenthesis in the Qur'┐n, namely, al-Kashsh┐f by al-Zamakhshar╜. The paper elaborates various grammatical and linguistic aspects of the status of such sentences in Arabic language in order to provide a background for appreciating its significance in the Qur'┐n. In the end, it sums up the contribution of Ab┴ ╓ayy┐n to this important part of exegetical discussion.

****